جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf – M'sila
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس بعنوان

أهمية القروض البنكية في تمويل المشاريع الاستثمارية

دراسة حالة لبنك بدر BDR (2015-2016)

اعداد الطلبة:

كريم عباس

دخوش عبد الكريم

بكوش أمال

عطا الله نبيلة

تحت إشراف الاستاذ:

الدكتور لقليطي لخضر

السنة الجامعية : 2016/2015

تشکرات

الحمد الله ربي العالمين

الذي هدانا لهذا، وما كان لنهتدي لولا أن هدانا الله الحمد لله

والشكر لله

والصلاة والسلام على رسول الله والشكرالموصول لآبائنا وامهاتنا على

صلواتهم ودعواتهم لنا.

ثم الشكر والتقدير للأستاذ لقليطي لخضر

وأساتذة قسم علوم الاقتصادية

و نتقدم بالشكر أيضا لكل من ، إخواننا وأخواتنا ، و أقاربنا، و

أصدقائنا، ومن ساندنا حتى بالنصيحة و الدعاء

.وإلى كل من ساهم في تقديم هذا العمل بهذا الوجه

الحمد لله رب العالمين

والشكر لله

و تقدير إلى كل الزملاء

جزأكم الله عنا خير الجزاء

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 01

مقدمة عامة **02**

تمهيد **10**

الفصل الاّول: مدخل حول القروض البنكية 10

المبحث الاّول: ما هي القروض البنكية 10

المطلب 01 :تعريف القروض البنكية 10

المطلب 02 :انواع القروض البنكية 12

المطلب 03 :آثار القروض البنكية 20

المطلب 04 : مصادر القروض البنكية ووظائفها 22

المبحث الثاني : وظيفة التمويل في المشاريع الاقتصادية 24

المطلب 01 : مفهوم التمويل و اهميته 24

المطلب 02 : مصادر تمويل المشروع 25

المطلب 03 :مخاطر التمويل و كيفية تفاديها 28

خلاصة الفصل 31

الفصل الثاني :دراسة حالة لبنك بدر 31

تمهيد 32

المبحث الأول :نشأة و تطور بنك بدر و هيكله التنظيمي 32

المطلب 01 :نشأة و تطور بنك بدر 32

المطلب 02 :الهيكل التنظيمي لبنك بدر 35

المطلب 03 :أهداف و مهام بنك بدر 36

المبحث الثاني :دراسة حالة بنك بدر 37

المطلب 01 :بطاقة فنية و ملف القرض 37

المطلب 02 :التحليل المالي لملف القرض و خلاصة الدراسة . 39

خلاصة الفصل **58**

خاتمة عامة **59**

قائمة المراجع **61**

مقدمة عامة

مقدمة عامة

إشكالية البحث

من الأحداث المنبثقة من الواقع الاقتصادي العالمي الجديد التي قد سجلت في التاريخ هذا القرن التغير الجذري و التحول الراديكالي للاقتصاد العالمي من جهة و تجسيد واقع الإصلاحات الاقتصادية في كثير من دول العالم الثالث ، و كذلك دول المعسكر الشرقي (أوروبا الشرقية سابقا) من جهة أخري

و هذه الإصلاحات تهدف إلي وضع نمط اقتصادي تحكمه ميكانيزمات السوق الحر و ذلك بتجاوز الأساليب و الطوق التقليدية لتسير الاقتصاد.

لكن الانتقال من نمط تسير ممركز إلي نظام قائم علي المفاهيم الليبرالية يتطلب وضع بعض التدابير و الإجراءات القانونية التي تمح بالتأطير الشامل و الكامل للاقتصاد. و في نفس الوقت ضمان النجاح للإصلاحات الاقتصادية المقترحة.

و نظرا لازدياد التعاملات الاقتصادية ، وتنوع و تعقد المبدلات بين الأفراد و الجماعات و الدول ، قامت الجزائر علي غرار الدول الأخرى بإدخال إصلاحات علي اقتصادها منها تحرير التجارة الخارجية و إنعاش الجاز الإنتاجي و الإجراءات المتخذة لتسهيل الاستثمار الوطني و الأجنبي، ذلك من خلال تطويرها للسوق النقدي ن هذا الأخير أي تتعامل فيه مختلف المؤسسات المالية والنقدية و التي أهمها المصارف و شركات التامين.

يلعب الجهاز المصرف دورا هاما في النشاط الاقتصادي لما له من تأثير كبير علي المتغيرات الاقتصادية مثل سعر الفائدة ن والتي بدورها تؤثر بدرجة عالية علي سلوك الأفراد الاقتصادي (المودعين والمستثمرين).

و السؤال الذي يطرحه نفسه عند ارتفاع سعر الفائدة ماذا يؤثر ذلك علي رغبة الأفراد في الاستثمار ، لذلك نجد الكثير منهم لا يدركون أهمية الدور الذي تلعبه البنوك المركزية و

البنوك التجارية رغم أن معظم قرارات هؤلاء الأفراد الاقتصادية تتأثر بطريقة مباشرة مما يحدث من سياسات داخل هذه المؤسسات المالية الهامة، حيث يتم تحديد كمية عرض النقد عن طريق البنوك المركزية بينما تلعب البنوك التجارية دورا هاما في توليد الائتمان (القرض).

و يجدر بنا أن نؤكد أن الانفتاح الاقتصادي و العولمة الاقتصادية جعلت البنوك المركزية و المؤسسات المالية في وضع تنافسي متزايد.

و منه نستنتج أن البنك هو عبارة عن وسيط بين الأموال التي تبحث عن استثمار و بين الاستثمار الذي يبحث عن تمويل و الذي لا يتم إلا عن طريق الإقراض.

لذلك تعتبر القروض التي تقدمها البنوك من الأدوات المصرفية الفعالة للتنمية الوطنية، لكن هذه القروض لا تمنحها البنوك إلا وفقا لمنهجية البنك المتبعة لاتخاذ قرار التمويل.

و الإشكالية المطروحة التي انطلقنا منها فيبحثنا هذا هي تتعلق أساسا حول سياسة منح القروض من طرف الجهاز المصرفي بصفة عامة، والجهاز المصرفي بصفة خاصة. و حتى يتيسر لنا الإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية إلي الأسئلة التالية :

_ ماهية البنك أهدافه و وظائفه و موارده مع التطرق للإصلاحات التي مرت علي النظام المصرفي الجزائري؟

_ لقد أثبتت التجارب أن قرارات منح القروض التي هي في الحقيقة الأمر وضع ثقة المصرفي في زبونه مع التزام هذا الأخير بالتسديد في الآجال المحددة ، محفوفة بالمخاطر و لا يمكن عزلها عن بعضها البعض ، لذلك فالسؤال المطروح ماهي الأساليب الإدارية و الطرق العلمية التي يعتمد عليها البنك لتجنب الأخطار الناجمة عن عمليات الاقراض و مدى تطبيق البنوك الجزائرية العمومية للمعايير التجارية في عمليات منح القروض؟

_ علي ماذا يعتمد البنك في حالة منحه للقرض ؟ و ماهي الوثائق المكونة لملف القرض ؟

الفرضيات

للإجابة عن هذه التساؤلات نفترض من البداية ما يلي :

- البنوك هي الملجأ الرئيسي للمستثمرين و المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني.
- تختلف أنواع القروض حسب عدة معايير (مدتها، القصد منها.....).
- يعتبر الضمان من الأدوات الفعالة القادرة علي ضمان استمرارية النشاطات التمويلية الممارسة من طرف البنك.
- يفترض في المؤسسات المصرفية و المسؤوليين الجدد اعتماد أساليب إدارية جديدة و كدا وسائل و طرق أكثر عقلانية تتميز بالمرونة المطلوبة و الفعالة اللازمة خاصة في محيط يمتاز بعدم الاستقرار و المنافسة المتزايدة الناتجة عن إنشاء بنوك خاصة و فتح فروع للبنوك الأجنبية بالجزائر، مما يدفعنا إلي استعراض مختلف الطرق و الأدوات المستعملة في إدارة البنوك حتى و لو لم تكن مستعملة من طرف البنوك الجزائري.

أهمية و مبررات دوافع الاختيار

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع أهمها :

- أهمية الموضوع في ضل اقتصاد السوق و ازدياد المخاطر التي تنجر عن منح هذه القروض و التي قد تؤدي إلي إفلاس البنك ، خاصة في الظروف الحالية التي تتميز بعدم الاستقرار.
- كون القروض تعتبر من الأدوات بالنهوض بالاقتصاد.

- طبيعة التخصص الذي ندرس فيه ، حيث لهذا الموضوع علاقة مع تخصص المحاسبة كمرآة عاكسة للوضعية المالية للمؤسسة المعتمدة لدي البنك في قراره لمنح القرض.

أهداف البحث

يهدف البحث بصفة عامة إلي :

- إن الهدف الرئيسي من هذا البحث هو إعطاء مفهوم واسع حول القروض البنكية و عملية سيرها داخل البنك من جهة ، و مدي فعالية القروض الموجهة للاستثمار و الاستغلال و التي تمول التجارة الداخلية و الخارجية .
- كما نهدف من هذا البحث إلي تسليط الضوء علي كل ما يحيط بعملية الإقراض من أخطار و ضمانات و كيفية سيرها دن أن نتجاهل التعريف بصيرورة ملف طلب القرض في بنك BADR.
- الوصول إلي تطوير منهجي يضمن سلامة إدارة موارد البنك الجزائري و يسترشد بها متخذو القرارات و منفذوها في دراسة طلبات القرض ، في ظل أوضاع تسودها المنافسة و عدم الاستقرار و وضع سياسة ملائمة تسمح بالتحقيق من آثار عدم التسديد عند وقوعه.

المنهج المستخدم

اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع علي المنهج الوصفي التحليلي (المنهج المنوغرافي) في الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا علي دراسة حالة .

صعوبات البحث

من المشاكل التي اعترضتنا أثناء انجاز هذا البحث بالإضافة الي الظروف الخاصة نورد بعضها فيما يلي :

_ صعوبة الحصول و جمع المعلومات في الوكالة نظرا لسرية الملفات و أرقام حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة ، نفس الشيء فيما يخص السجل التجاري .

_ قلة المراجع بالغة العربية و هذا ما أجبرنا الي الاستعانة برسائل الماجستير و التي تعد كدليل موثوق من صدقه و صحة معلوماته نظرا لإجراءات الرقابة المطبقة من طرف مسئولي قسم الماجستير علي الرسائل المقدمة و دراستها بعناية مطلقة .

تقسيمات البحث وشمولياته

من أجل تغطية الموضوع طبقا للأهداف التي حددناها قمنا بتقسيمه الي فصلين .

تناولنا في الفصل الأول عموميات حول البنوك و هذا حتى نتعرف على كل ما يخص البنوك و دورها و وظائفها و أهميتها في الاقتصاد الوطني ، ثم حاولنا أن نعطي مفهوما واسعا حول القروض أهميتها و أشكالها و عمليات تسيرها في البنوك التجارية ، الضمانات الممنوحة و أهميتها في الحد من مخاطر القروض. كما تطرقنا فتطرقنا الي إجراءات منح القرض و التي تعتبر الشغل الشاغر للمصرفي أين أوضحنا فيه كيفية تكوين ملف القرض و الدراسة التحليلية لهذا الأخير الي غاية القرار النهائي الذي يتخذه المصرف.

أما فيما يخص الفصل الثاني اعتمدنا علي منهج دراسة حالة طلب قرض استغلال من بنك الفلاحة و التنمية الريفية . فمن خلال هذا الفصل قمنا بدراسة معمقة لكيفية طلب و تكوين ملف قرض كما طبقنا كل المراحل السابقة الذكر في الفصل الأول.

و ختمنا هذا الموضوع بجملة من الاستنتاجات و علي ضوءها قمنا باقتراح جملة من التوصيات التي نراها ضرورية في المجال المصرفي الجزائري.

الفصل الأول

مدخل حول القروض البنكية

المبحث الأول :ماهية القروض البنكية

المطلب 01:تعريف القروض البنكية

تمهيد الفصل:

تقوم البنوك التجارية بجمع الودائع بأنواعها المختلفة و توجهها نحو افضل استخدام ممكن و الذي يمثل في منح القروض المصرفية و تستخدم هذه القروض من اجل تمويل المشاريع الاستثمارية خاصة ذات التكاليف الضخمة ، تلجأ المؤسسة الى مصادر خارجية اي القروض .

ورغم الضمانات التي يشترطها البنك عند منحه القروض ، الا انه يعتبر الميدان المصرفي من الميادين الاقتصادية التي تصل الى المخاطرة و التي قد تنجم عنها آثار سلبية تهدد بقاء مؤسسات المصرفية و منها البنوك ، لذا سوف نحاول الى التطرق في هذا الفصل الى القروض المصرفية و تمويل المشاريع .

تعريف القرض : هو مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الافراد او المصارف او غيرها من المؤسسات المالية المحلية او الدولية مع التعهد برد المبلغ المقترض و الفوائد المترتبة عليه في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد[1].

القرض هو علاقة اقتصادية ذات شكل نقدي تحدث بموجب عقد يقدم فيه البنك اموال الى المستفيد بهدف تمويل نشاطه الاقتصادي ، الاعمال الاقتصادية الذي يتعهد بالتسديد في وقت لاحق و دفع الفائدة المتفق عليها مقابل ذلك و أن يعيدها حسب الشروط دفعات شهرية ، سنوية و معنى ذلك أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا للآخر عن المال على أمل استعادته فيما بعد [2].

كلمة قرض باللغة عربية : هي ائتمان فلان فلا نا عُدّه أي اعتبره امينا ، وائتمن فلان على كذا اي إتخذه أمينا عليه ، و الائتمان هو تعد تعتبر المرء أي جدير برد الأمانة الى اهلها

بلغة القانون :الائتمان له معنى واسع في لغة القانون اذ يعني تسليف الغير مالا منقولا أو غير منقول على سبيل الدين و مثال ذلك دين الوديعة ، الوكالة ، الإيجاز ، الرهن او الاعارة

تعريف القرض بلغة الاقتصاد :

الائتمان يعني تسليف المال لاستثماره في الانتاج و الاستهلاك و هو يقوم على عنصرين اساسيين هما الثقة و المدة سواء كان المقترض شخصا طبيعيا او معنويا

باللغة اللاتينية: في هذه اللغة الكلمة المقابلة للائتمان هي **Crédit** و اصل كلمة **crédit**جاء من الكلمة اللاتينية **créditum** مشتق من الفعل اللاتينيي**craire**

و كلمة **crédit** تعني عدة معاني بالعمل المصرفي و هي الائتمان ، الاعتماد ، التسليف و القرض

[1]طارق الحاج،**المالية العامة** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع – عمان ، 1999 م، ص: 104.
[2]بن سعيدي الياس،بغداوي توفيق، **تسيير القروض ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية** ، جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف، دفعة 1999-2000 ، ص: 62.

تعريف القرض :

القرض لغة : هو الائتمان والمقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة ، على ان يتعهد المدين بسد تلك الاموال و فوائدها و العملات المستحقة عليها والمصاريف و دفعة واحدة او على اقساط في تواريخ محددة حسب العقد ، وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السد بدون اي خسائر[1] .

القرض اصطلاحا: حسب تعريف ' **pleroy** 'القرض هو وضع تحت تصرف الغير رأسمالي مع التزام باسترداده إما رأسمال نفسه او ما يعادله

و كما يقول **G**'،' **petit duit autis** منح البنك يعني منح الثقة ، إعطاء حرية التصرف في مال حقيقي مقابل الوعد بالتسديد لذلك المال نفسه او ما يعادله

المطلب 02 : أنواع القروض

إن تعدد العمليات المصرفية وتعقدها أدى إلى ظهور العديد من القروض أهمها نوعين ، هما قروض الاستغلال وقروض الاستثمار، واللتي سوف نشرح كل واحدة منهما بدقة على الترتيب.

1-قروض الاستغلال:

إن قروض الاستغلال عبارة عن قروض قصيرة الأجل تسمح بمواجهة طرف مؤقت، تتراوح مدة هذا النوع من القروض من بضعة أيام إلي بضعة شهور و لا تتجاوز السنة الواحدة ، تلجأ المؤسسة لهذا النوع إن أرادت التغطية النية الاحتياجات خزينتها. و ذا أرادت مواجهة عملية تجارية في زمن محدود.كما تأخذ قروض الاستغلال أشكال عدة نذكر منها :

[1]شاكر قزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك (الجزائر)**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص :90.

1-1- قروض الصندوق :

تعرف هذه القروض بهذا الاسم لارتباطها بالصندوق مباشرة أي الحساب الجاري للزبون ، و تتضمن أ ربعة أنواع[1] :

1-1-1- تسهيلات الصندوق :

تتمثل تسهيلات الصندوق في مساهمة البنك لسد العجز في الفترة الفاصلة بين النفقات و الواردات للزبون ، إن مدة هذا القرض قصيرة جدا (بعض الأيام) و قابلة للتجديد عبر فترات (نهاية كل شهر) ، يهدف هذا القرض إلي تغذية صندوق الزبون و تلبية الاحتياجات الآنية للسيولة من طرف البنك مقابل الوعود بالتسديد مع فائدة ، يستعمل هذا النوع من القروض في حالة دفع أجور العمال.

1-1-2- السحب علي المكشوف :

يعرف السحب علي المكشوف علي أنه تسهيل الصندوق لكن لمدة أطول قد تصل إلي عدة شهور ، إن السحب علي المكشوف هو المبلغ الذي يسمح به البنك لعميله و هذا المبلغ يزيد عن الرصيد الجاري للزبون (الرصيد الدائن).

يقوم البنك بفرض فائدة علي العميل خلال الفترة التي يسحب فيها و المعروفة لمدة المكشوف (التي يتحول فيها الحساب من الدائن إلي المدين) و قد تصل هذه إلي سنة واحدة و ذلك راجع إلي أن العجز في الخزينة قد لا يكون بسيطا أي أن المصاريف تفوق بكثير عائدات المؤسسة .

تلجأ المؤسسة إلي السحب المكشوف في حالة شرائها لكميات كبيرة من المواد الأولية أو حين تقوم بتسديد حصص الموردين....الخ.

[1]- **صادي خديجة :محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسيير خطر عدم تسديد القرض**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، فرع تسيير ، كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، سنة 1998-1999 ، ص. 64.

1-1-3- القروض الموسمية :

يخص هذا النوع من القروض النشاطات ذات الطابع الموسمي مثلا الزراعة، السياحة و المبيعات الموسمية لبعض البضائع، تقوم المؤسسة في هذه الحالة و في الفترة المحددة بإنفاق مصاريف كثيرة مع العلم أن المداخيل لا تحدث إلا في فترة لاحقة و لكي تواجه المؤسسة هذه التكاليف (مواد أولية ، تخزين ، نقل) تلجا للبنك ليغطي كل مصاريفها علي أن تسدد المبلغ بالمداخيل الأولي للعملية.

1-1-4- القروض المتتالية: [1]

يمنح هذا النوع من القروض للمؤسسات التي تنوي القيام بعملية أو مشروع (إنشاء مصنع أو شراء تجهيزات جديدة) مع العلم أن العملية لها حظوظ كبيرة للنجاح و لكن تتطلب وقتا طويلا لاسترجاع الموارد، و يتم تسديد هذا القرض بالموارد الناجمة عن تحقيق العملية.

1-1- الاعتمادات بالتوقيع : (القروض بالإلزام)

هو عبارة عن إعارة إمضاء البنك للمؤسسة المستفيدة ، يسمح هذا الاعتماد للمؤسسة بأن تقوم بتعجيل مدخالات الأموال و تأجيل مخرجات الأموال من الصندوق و يتم هذا الاعتماد حسب الأشكال التالية :

[1] **صادي خديجة** ، مرجع سبق ذكره.

1-2-1- الضمان الاحتياطي :

هو عبارة عن التزام مقدم من طرف البنك لصالح الزبون و يعتمد البنك هنا بالتسديد في ميعاد استحقاق الورقة التجارية الخاصة بالمدين (زبون البنك) لصالح دائنه (المورد) و يكون علي شكل توقيع منظمة علي الورقة التجارية نفسها.

1-2-2- الكفالة :

يقوم البنك بتوقيع كفالة تضمن تنفيذ كل الالتزامات الخاصة بزبونه (المدين) لغيره (الدائن) ن يتعهد البنك بتسديد المبلغ الذي هو علي عاتق زبونه في حالة عجز هذا الأخير عن الدفع لدائنه و تأخذ الأشكال التالية : الكفالات الجمركية، الكفالات الجبائية ، و الكفالات الخاصة بالأسواق العمومية. [1]

1-2-3- القبول :

يعتبر القبول بديلا للسحب عن المكشوف إذ أن البنك يقوم بتأدية خدمة للزبون دون منحه المبلغ و لكن بالتوقيع فقط.

1-3- القروض الخاصة :

هي قروض موجهة لتمويل الأصول المتداولة سواء المخزون أو الحقوق و تتضمن التسبيقات علي السلع ، التسبيقات علي الأسواق العمومية و الخصم التجاري.

2- قروض الاستثمار :

[1] **صادي خديجة** ، مرجع سبق ذكره.

توجه قروض الاستثمار لتميل المحجوزات و وسائل الإنتاج، و التسديد لا يكون مؤكد إلا عن طريق الأرباح التي تكون محصورة، و بصفة عامة يمكننا أن نصنف هذه القروض إلي صنفين رئيسيين هما :

2-1- عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات[1] :

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل هما[1] :

2-1-1- قروض متوسطة الأجل :

هي قروض تمكن المؤسسات من تطوير و تجديد أجهزتها و تحقيق مخططاتها المتعلقة بتنمية حجم صادراتها ، تتراوح مدة القروض من سنتين إلي خمسة سنوات و أحيانا سبع سنوات ، يقدم هذا القرض غالبا إلي أصحاب الصناعة و التجارة و علي المقاولين و المصدرين شريطة أن يتعلق هذا القرض بفائدة اقتصادية تعود منفعتها علي المصلحة العامة. و يمكن تقسيم القروض المتوسطة الأجل إلي :

2-1-1-1 قروض لتنفيذ المشاريع:

تحتاج المؤسسات إلي تنفيذ المشاريع المختلفة الي مجموعة وسائل لتمارس نشاطاها ، أراضي ، مباني ....الخ ، فالمؤسسة تحاج الي أموال كبيرة و مهمة عندما تلقي بصناعة ذات أثمان غالية ، كما أنها تحتاج الي توسيع مجالاتها ن فعليها أن تحصل علي قطعة أرض ، تحقيق البناء و تجهيز هذه المباني الجديدة ، و في مثل هذه الحالات تلجأ المؤسسة الي البنك و تطلب منه القروض لتنفيذ المشاريع.

2-1-1-2-قروض لشراء التجهيزات :

[1] الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، (ط3 ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية . الساحة المركزية . بن عكنون، 2004)، ص: 74.

تواجه المؤسسات في بعض الأحيان برنامج استثماري مهم ، خاصة إذا تعلق الأمر ببرنامج جديد أين تحتاج الي تمويلات لشراء التجهيزات التي تتوافق مع إنتاجها ، فيقدم البنك القروض و تشترط أن تكون

هذه التجهيزات من السوق المحلية.

2-1-1-3- قروض لتجديد الديون :

تقدم هذه القروض للمؤسسة عند أجال تسديد الديون و لا تكون قادرة علي التسديد

2-1-1-4- قروض متوسطة الأجل غير معبئة :

حجم القروض المعبئة يمثل 3/2 من مجموع التمويلات البنكية و تمثل تقنية انجاز هذا القرض في التنسيق في حساب خاص أو التحويل الي حساب جاري للمؤسسة المستفيدة و هي قروض لا يمكن إعادة تمويلها.

2-1-1-5 قروض متوسطة الأجل المعبئة :

علي خلاف القروض الغير معبئة تتركز علي عامل التمويل فيمثل السند لأمر بالنسبة للبنك تمويل علي شكل قرض بنيوي ، الذي يمكن تطهيره مع كل ما يحمله من ضمانات متعلقة بحقوق المؤسسة ، و يمكن أن يكون هذا القرض موضوع إعادة التمويل.

2-1-2- قروض طويلة الأجل [1] :

تعتبر القروض الطويلة الأجل من المصادر الثابتة التي تسمح للمؤسسة بوضع تحت تصرفها الأموال اللازمة لتمويل مشاريعها الطويلة الأجل المتمثلة في بناء المصانع، الحصول علي التجهيزات التقنية... الخ.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

تزيد مدة هذه القروض عن سبع سنوات أحيانا ، و مرحلة تعويض هذه الاستثمارات تكون طويلة، و يستفيد من هذا القرض المؤسسات العامة و الخاصة ن و تمنح في غالب الأحيان لمؤسسات متخصصة لقاء ضمانات تكافلية ، و عادة لقاء رهن عقاري. مع الإصلاحات التي مست الجهاز المصرفي أصبحت مجمل البنوك التجارية تمنح هذا النوع من القروض.

2.2. قروض الإيجار[1] :

يقصد به تلك العملية التي يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع الآلات و المعدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة علي سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ، و يتم التسديد علي أقساط تم الاتفاق عليها ، و تسمي " ثمن الإيجار " و يمكن من التعريف استنتاج خصائص الائتمان إلا يجاري و المتمثلة في :

_ يقوم المتعامل الاقتصادي ، زبون البنك باختيار العتاد الذي يريد اقتناءه لدي مورد و يتفق معه علي شروط عقد الشراء.

_ بعد دراسة البنك للملف و حصوله علي موافقة تمويل يبرم العقد مع المورد مع استلامه نيابة عنه.

_ دفع البنك للمورد قيمة المعدات و يتلقي الفاتورة باسمه. _ يبرم عقد القرض الايجاري مع العميل إذ يلتزم بموجبه هذا الأخير بدفع أقساط محددة طيلة مدة الإيجار ، و يستفيد بالمقابل من حق الانتفاع به.

تسحب الأقساط الواجبة الدفع من قبل المستأجر علي أساس تقسيط رأس الإيجار و الربح المرتبط به علي عدة فترات الإيجار التي تستحق فيها الأقساط.

[1] لطاهر لطرش ،مرجع سبق ذكره ، ص:75.

يتم تحديد هذا الربح انطلاقا من معدل مردود سنوي يضعه البنك قياسا علي معدل الفائدة البديل.

و يمكن تقسيم القرض الايجاري الي :

_ قرض إيجار منقولات .

_ قرض إيجار العقارات.

1.2.2 . قرض إيجار المنقولات :

يعرف قرض إيجار علي أنه منقول عندما يخص أصلا منقولا من تجهيزات و موارد ضرورية ، و ذلك علي شكل تأجير مقابل الحصول علي إيجار لمدة ثابتة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا لاستعماله في نشاطه مقابل ثمن الإيجار ، و في نهاية الفترة تعطي للمستعمل فرصة تجديد العقد لمدة

أخرى أو شراء هذا الأصل أو التخلي عنه نهائيا.

2.2.2. قرض إيجار العقارات : [1]

هي عمليات تقوم بها المؤسسة من خلالها تأجير أملاك غير منقولة للاستعمال المهني ، إما مشتراة من قبل أو هي مبنية لحسابها.

وتقوم عملية القرض في ثلاث مراحل :

1. تقوم المؤسسة المختصة أو البنوك بامتلاك عقار (شراءه) .
2. تستأجر المؤسسة العقارية لزونها لمدة تتراوح بين 8 أو 20 سنة مقابل دفع ثمن الإيجار.

[1] بن قيزما عبد العزيز، **تمويل المشاريع الاستثمارية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009،ص:54.

3. نهاية المدة يمكن لزبونها أن يشتري العقار من ثمنه الحقيقي.

و خلاصة القول أن القرض الكلاسيكي يختلف عن فكرة القرض الايجاري ، بالرغم من أن الهدف واحد و هو تمويل الاستثمارات ، حيث أن القرض الايجاري لا يمنح أموال نقدية الي المقترض ، و إنما يقدم أصول عينية أو استثمارات مادية الي الزبون ، و ينتظر من هذا الخير التسديد علي أقساط حتى يكون مجموع هذه الأقساط المدفوعة يفوق ثمن الاستثمار.

أما في الجزائر فلا نجد أي مؤسسة مصرفية خاصة تقوم بالائتمان الايجاري باستثناء ما يقوم به بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المطلب 03 : آثار القروض البنكية

يرى بعض المفكرون ان للقروض البنكية آثار ايجابية الى جانب الاثار السلبية و هناك ايضا آثار اقتصادية :

1 – الاثار الايجابية :

تتمثل في رفد خزينة الدولة بالمال ، اذ تعتبر القروض مصدر من مصادر الايرادات العامة ، خاصة في الدول النامية التي تعاني من عجز في موازنتها العامة و قد لا تستطيع الاعتماد على الضرائب و الرسوم لتمويل هذا العجز ، و احيانا قد لا تكفي القروض الداخلية لتحقيق هذا الهدف لضعف المدخرات الوطنية و تدني المدخول فتلجأ الى الاقتراض من الخارج ، كما يرون ان استخدام القروض في مشاريع صناعية يساعد على خلق فرص عمل مما يعني ايجاد مدخول للأفراد و تحسين ميزان المدفوعات و التخفيض من الواردات .

2 – الاثار السلبية : [1]

[1] محمد مطر ، **ادارة الاستثمارات** ،دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ،2004،ص :212.

يوجد هناك كم هائل من الاثار السلبية ، خاصة في الدول النامية التي اصبحت تعتمد الى حد كبير على القروض الخارجية اولى هذه النتائج السلبية ، هي التبعية السياسية فمن المنطقي ان يملي الدائن على المدين الشروط التي تلائم الاول و تحقق اهدافه ، و هذا ما تلمسه في الدول النامة التي فقدت بعضها الاستقلالية في اتخاذ القرار السياسي جزئيا او كليا بسبب عدم مقدرتها على سداد اقساط القروض او الفوائد المترتبة عليه .

3 – الاثار الاقتصادية: [1]

اما الاثار الاقتصادية فهي كثيرة منها التبعية الاقتصادية اذ تعتمد الجهة المقرضة على فرض شروط اقتصادية على الدولة المقترضة كي تفني بالتزاماتها بتسديد القرض و فوائده ، فنلاحظ كثرة الضرائب في الدول النامية او رفع الدعم عن السلع الاساسية او تخفيض قيمة العملة او بيع الدولة لأملاكها و حصصها في المشاريع الانتاجية و الخدمية .... الخ

كي تفي بشروط القرض ، و ان لم تستطع يوجد ما يطلق عليه بإعادة جدولة الديون و الذي تكون نتائجه اسوء على الاقتصاد من ذي قبل .

و من الاثار الاقتصادية ايضا ظهور مايعرف " التمويل بالعجز " خاصة في الدول النامية ، اذ ان قروض الدول النامية خاصة الخارجية منها ، يتم تغذيتها بمصرف الاصدار و المتمثل بإصدار اسناد دين عام جديد او اصدار نقد جديد فتزيد كمية النقود المعروضة و المتداولة مما يعني بروز كتلة نقدية ضاغطة ، تزيد من الكمية المطلوبة على السلع و الخدمات . و يقابله ضعف في الانتاج مما يجبر الدولة على الاستيراد من الخارج و اللجوء لاقتراض من جديد ، هذا الوضع يؤدي الى اصدار نقد جديد لمقابلة الطلب المتزايد مع وجود انتاج ضعيف غير قادر على تلبية الطلب ، و هذا ما يسمى " التميل بالعجز " .

[1] بغداوي عبد الكريم ،**أهمية القروض البنكية في تمويل الاستثمارات** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، دفعة 2004-2005، جامعة الجزائر ،ص:104.

المطلب 04 :مصادر القروض البنكية ووظائفها.

1 – مصادر القروض البنكية :

تستمد البنوك التجارية مواردها الخارجية من ايداعات الافراد و الهيئات المختلفة و يظهر هذا تحت بند الودائع ، ثم من ايداعات البنوك الاخرى و الاقتراض منها ، او من خلال المؤسسات التي ساهمت في خلق النقود .

1-1 الودائع :[1]

هي مبالغ مالية مقيدة في دفاتر لدى البنوك التجارية و تكون اما بالعملات المحلية او الاجنبية ، يتعهد بها الافراد او الهيئات الى البنك ، و هذه الودائع تصنف على اساس حركة السحب منها او بالإضافة عليها . و تصنف الى ودائع جارية وودائع غير جارية .

1-2 الودائع الجارية :

و هي ودائع تحت الطلب يمكن للعميل ان يسحيها بدون اشعار مسبق للبنك ، و عليه فان هذا الاخير لا يستطيع استعمال الودائع بحرية كبيرة في تقديم القروض او القيام ببعض الاستثمارات كما يجب ان يكون مستعدا في كل حين لمواجهة عملية سحب غير متوقعة

1-3 الودائع الغير الجارية :

تتميز هذه الودائع بانخفاض درجة حركتها بسبب القيود التي تنظم هذه الحركة ، كما ان هذه الودائع تتداول شيكات لكن بطريقة الخصم ، و عليه فهي ادخارية بطبيعتها و مجمدة .

[1] عبد الغفار حنفي ، رسمية زكي قرياقص ، **مدخل معاصر في الادارة المالية**، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2002 ،ص:172.

1-4 القروض المصرفية :

تعتبر من اهم الاموال للبنوك التجارية في الوقت الحاضر حيث يمكن ان يلجأ البنك التجاري الى البنك المركزي مقترضا المبالغ التي يحتاجها ، و يمكنه ايضا ان يقترض من غيره من البنوك عندما يحتاج الى التوظيف او عند مواجهة عجز .

2 – وظائف القروض : [1]

تتمثل وظائف القروض فيما يلي :

2-1 الاستخدام الامثل لرؤوس الاموال : بفضل القروض تقوم البنوك بتحويل الاموال المعطلة الى استثمارات لخدمة المواطنين الذين لديهم القدرة على الاستثمارات و هذا من اجل تحقيق منفعة للجميع .

2-2 تنشيط الانتاج : ان اللجوء الى القروض يساعد المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية منها في الحرية و التوسع في النشاط مما يؤدي للوفرة في الانتاج بتكلفة اقل .

2-3 استثمارات المدخرات : يعتبر الادخار الممول او المنبع الرئيسي الذي تعتمد عليه البنوك في تقديم القروض و بعث نشاطها فكلما كان استعمال القروض بوفرة من قبل البنوك المساهمة في الانتعاش الاقتصادي كلما كان اقبال المدخرين اكبر و استغلال امثل للكتلة النقدية الموجودة في السوق النقدية .

2-4 مقابلة مشاكل خاصة : ان الوظائف السابقة دورية دائمة للإدارة المالية و لكن قد تحصل مشاكل مالية ذات طبيعة خاصة لم تتعود المؤسسة على حدوثه ، و هذا يتم عند الجمع بين مشروعين او عدة مشاريع في مشروع واحد و يتخذ احدى الصورتين الاتيتين

[1] باز طارق ، بوعسلي محمد شفيق ، **بغداوي** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، كلية علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2001،ص:54.

2-5 الاندماج :هو تكتل ينتج عن اندماج عدد من المؤسسات تفقد في استقلاليتها المالية ، و شخصيتها القانونية .

2-6 الانضمام : يحدث الانضمام عندما تفقد المؤسسة شخصيتها ووجودها فتقوم بضم جميع اصولها أو جزء منها لمؤسسة اخرى و عليه تحتوي المؤسسة الجديدة المؤسسة القديمة.

المبحث الثاني :وظيفة التمويل في المشاريع الاقتصادية :

المطلب 01 :مفهوم التمويل :

لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدين الاخيرين تطورا ملحوظا مما جعلنا نلاحظ تباينا بين تعاريفه عن الاقتصاديين

فهناك من يعرف التمويل " على انه الحصول على الاموال من مصادرها المختلفة فقط و هو جزء من الادارة المالية[1].

يمكن التمييز بين معنيين للتمويل

1-1 المعنى الاول : و هو مفهوم حقيقي للتمويل ، و يقصد به توفير الموارد الحقيقية، السلع والخدمات اللازمة لإنشاء المشروعات الاقتصادية و تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامه البناء الطاقات الإنتاجية

1-2 المعنى الثاني :و هو المفهوم النقدي للتمويل فيقصد به توفير الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس الأموال الجديدة.

[1]محمد صالح الحناوي ، **الإدارة المالية و التمويل**، كلية التجارة، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، جامعة الاسكندرية،ص:200.

2 – أهمية التمويل :

إن المؤسسات و الدولة و المنظمات التابعة لها ، لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية ، فهي تلجأ عند الحاجة الى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء من عجز في الصندوق او لتسديد الالتزامات . و من يمكن القول بان للتمويل اهمية كبيرة تتمثل في

- تحرير الأموال او الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة او خارجها
- يساعد على انجاز مشاريع معطلة و أخرى جديدة و التي بها يزيد الدخل الوطني
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من اجل اقتناء او استبدال المعدات
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي .
- يساهم في ربط الهيئات و المؤسسات المالية و التمويل الدولي .
- المحافظة على سيولة المؤسسة و حمايتها من خطر الإفلاس و التصفية .

و نظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب ان تعتني بها المؤسسة ذلك انها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة و الموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف و اختيار أحسنها و استخدامها استخداما امثلا و تحقيق اكبر عائد بأقل تكلفة و بدون مخاطر .

المطلب الثاني :مصادر تمويل المشروع

1 – التمويل الداخلي : [1]

يعتبر التمويل الداخلي عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع و استخدام للاموال و تلجأ اليه غالبية المشروعات الخاصة ، كما يمكن ايضا للمشروعات العامة ان تنتبه لذا يجب ان

[1] بلال الابراهيم و اخرون ، **البنوك التجارية و تمويل المشاريع الاستثمارية**،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير ، كلية الخروبة ، 2001،ص:44.

تتمتع باستقلال مالي و ميزانية ذاتية ، و هذا يعني ان يعود اليها فائض نشاطها الانتاجي ليصبح من احتياطاتها و لا يكفي ان يعتبر هذا الفائض من اموالها بل يجب ان تكون لها الحرية في استخدامه و بمعنى اخر انه تتمتع المشروعات بإدارة مستقلة في اختيار و تنفيذ خطط الاستثمار الخاصة بها[1] .

و قد نفرق بين نوعين من التمويل الداخلي :

1-1 : التمويل الداخلي الذي يهدف إلى للمحافظة على الطاقة الإنتاجية و الإيرادات للشركة حيث تخصص أمواله لتحقيق هذه الغاية و يشمل أموال الامتلاك حيث أنها تمثل الجانب الأكبر من التمويل الداخلي و هي أمواله معفية من الضرائب و بالتالي تعتبر ميزة خاصة لتخفيض الوعاء الضريبي للشركة بقيمة الامتلاك المسموح بخصمه ضريبيا

1-2 : التمويل الداخلي الذي يهدف الى التوسع و تنمية الشركة و تخصص امواله لتحقيق هذا الهدف و يشمل الأرباح المحتجزة .

2 – التمويل الخارجي :

يتضمن التمويل الخارجي كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية و يتوقف التمويل الخارجي لتغطية المتطلبات المالية سواء استثمارية او جارية و بصفة عامة لا يكفي التمويل الداخلي لتغطية المتطلبات المالية للشركة مما يؤدي بها الى اللجوء الى مصادر خارجية عن طريق إصدار أسهم او السندات و الاقتراض من المؤسسات المالية .

2-1 الأسهم

و تنقسم الى قسمين :

[1] مصطفى رشدي شيخة، **النقود و المصاريف و الائتمان**، دار الجامعة الإسكندرية، 1999 ، ص:190 .

2-1-1 الأسهم العادية :

هي الأسهم التي لا تمنح لحاملها أية ميزة خاصة عن سواه من المساهمين في ارباح الشركة خلال حياتها او في اموالها عند تصنيفها و يحصل حملة الأسهم العادية أنصبتهم من التوزيعات و ذلك في شكل نسبة مئوية من قيمة راس المال تعلن سنويا من قبل مجلس الإدارة[1] .

2-1-2 الأسهم الممتازة :

توفر هذه الأسهم لحاملها مزايا خاصة لا يتمتع بها حامل السهم العادي سواء في الربح الموزع سنويا أو في أقسام أصول الشركة عند تصنيفها فمن حيث الارباح يحصل صاحب السهم الممتاز على نصيب سنوي ثابت يحدد اما في شكل نسبة مئوية ثابتة من القيمة الاسمية للسهم أو في صورة مبلغ محدد .

2-2 السندات

تمثل السندات الأموال المقترضة التي تستخدم في التمويل طويل الاجل لأنها في واقع الأمر قروض طويلة المدى ، و هذا القرض ينقسم إلى أجزاء صغيرة متساوية في القيمة يطلق على كل منها اسم سند .

3- القروض متوسطة و طويلة الأجل

3-1 :القروض متوسطة الأجل :

هي عبارة عن القروض الموجهة لتمويل استثمارات لا يتجاوز عمر استعمالها (7) سنوات مثل الآلات ، المعدات ، وسائل النقل و عادة يتم سداد هذه القروض بصورة منتظمة

[1] عبد الغفار حنفي ،مرجع سبق ذكره،2002 ،ص:443.

على مدار عدد من السنوات و تمثل البنوك و شركات التامين المصدر الرئيسي لهذه القروض و ان كانت شركات التامين تقدم قروضا لمدة تطول عن التي تقدمها البنوك[1] .

2-3 :القروض طويلة الأجل :

هي قروض بنكية تساهم في تمويل الأصول الثابتة التي تكون فترة استهلاكها اكبر من (7) سنوات و هي تخص عقارات مختلفة كالورشات و المباني و توفر هذه القروض ، الحكومة و بعض المؤسسات الدولية لتشجيع الاستثمار في مجالات معينة تتطلب انفاق استثماري كبير يصعب على المستثمر تمويله .

المطلب 03: مخاطر التمويل و كيفية تفاديها

1 – مخاطر التمويل : يمكن ان نقسم مخاطر التمويل الى ثلاثة

1-1مخاطر مادية

1-2مخاطر فنية

1-3 مخاطر اقتصادية

1-1المخاطر المـــــادية

وهي تلك المخاطر التي قد تتلف بعض السلع المادية التي هي من نتاج العمل الذي مولناه ، فنحن في هذه الحالة لا نستطيع ان نسدد البالغ التي افترضناها مما يلحق بنا خسائر مثال : تلف المخزون من الطعام بسبب الحشرات او الحيوانات

[1]محمد صالح الحناوي ، إبراهيم إسماعيل سلطان ، **الإدارة المالية و التمويل** ،الدار الجامعية للنشر و التوزيع الاسكندرية ، 1999،ص:294.

1-2 المخاطر الفنـــــية

وهي تلك المخاطر التب تنبع من حقيقة ان مهارة المنتج قد لا تتناسب مع طموح خططه ، ومن اجل ذلك فانه بالرغم من الوسائل المعروفة فان المنتج قد يفشل في عمل الشيء المرغوب ، لأنه غير مؤهل فنيا لاستخدام عناصر الانتاج ، خاصة التعامل مع الآلات الحديثة

1-3المخاطر الاقتصـــادية

و تنقسم في هذا السياق الى نوعين :

1-3-1 خطر انخفاض في الطلب على المنتج مما يعني عدم الحصول على مردود مالي نسدد من خلاله اقساط التمويل و باقي الالتزامات الاخرى ، و الاسباب التي تؤدي الى انخفاض الطلب عن السلعة المنتجة او الخدمة

1-3-2 مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له

2 – كيفية تفادي الخطر :

يوجد هناك عدة طرق لتفادي او تخفيض هذه المخاطر و ذلك عن طريق اتخاذ هذه الاجراءات

1-2 الاجراءات التي تحتوي على نفقات خاصة

كل نوع من المخاطر يمكن ان يخفض الى حدما عن طريق زيادة المنفق على اجراءات الاحتياط و مثل الاخطار يمكن عمل تقرير سليم و ذلك عن طريق فحص محلات الخبرة الماضية للوصول الى احتمالات عن المستقبل.

2-2 تحويل الخطر الى تكاليف منتظمة

ان العوائد المحققة من جراء هذه المخاطر و استبدالها بالناتج عن ذلك في صور تكاليف سنوية ، اذا تقوم منشآت التامين ، التي تقوم بتعويض الخسائر الناجمة عن اي سبب و ذلك في مقابل سداد مبلغ محدد يسمى القسط و الذي يختلف تبعا لفاعلية الاحتياطات التي يتخذها الشخص المؤمن هناك عدة اخطار طبيعية يمكن تحويلها الى تكاليف سنوية عن طريق التامين مثل الحريق ، السرقة ، حوادث اخرى[1]

[1]طارق الحاج ،**مبادئ التمويل** ، الطبعة الأولى ، دارالصفاء للنشر و التوزيع ، عمان 2009 ، ص:24،25.

خلاصة الفصل :

يمكن القول بأن القروض المصرفية دور هام في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية , كونها تساعد بشكل فعال في تداول الاموال بالشكل الذي يسمح بتغطية احتياجات الأفراد و المشاريع الاستثمارية و بالتالي يمثل وسيلة من وسائل تنمية المجتمعات و تقوم البنوك التجارية بوضع سياسات الاقراض , تدرس من خلالها جميع الجوانب المتعلقة بمنح القروض حتى تضمن تقدم المشاريع اكثر انتاجية و ربحية و بالتالي تضمن استرداده مع تحقيق هدفها الأساسي وهو الربح .

الفصل الثاني

دراسة حالة لبنك بدر

المبحث الأول :نشأة و تطور بنك BADR و هيكله التنظيمي

المطلب 01:نشأة و تطور بنك BADR

تمهيد الفصل:

بعد ما تطرقنا لموضوع البنك و كل ما يتعلق به أيضا مفهوم القرض نقوم الآن بمعالجة البنك المسئول عن عملية تمويل الاستثمارات الاقتصادية ميدانيا و ذلك في البنك المختار للتربص وهو بنك الفلاحة و التنمية الريفية حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالبنك ،نشأته و تطوره بالإضافة إلى دراسة حالة لقرض الاستثماري (قرض التحدي).

1- النشأة : [1]

نظرا للعجز الذي منه القطاع الزراعي رغم تمويله من طرف البنك المركزي الجزائري إلا إن هذا الأخير لم يحقق ما كانت تصبو اليه الدولة من تطوير الزراعة ، و هذا بسبب تعدد الأطراف التي يمولها ، يضاف لها قطاع الزراعة و لذلك بدأ التفكير في إنشاء بنك متخصص في القطاع الفلاحي و ذلك يظهر من خلال ما نشرته وزارة المالية في احدى المنشورات الخاصة بالبنك الوطني الجزائري و هو

تقرير إنشاء بنك فلاحي – مشروع تمهيدي – في عدد (أوت / سبتمبر) لسنة 1981 و تحقق ذلك بان أسس بنك الفلاحة و التنمية طبقا لمرسوم 106 – 82 المؤرخ في: 1980/03/13 المعروف بسنة إعادة الهيكلة التي تندرج ضمنه سبعة أبواب المتمثلة في 67 مادة قانونية

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

في بداية الأمر تكون البنك من الوكالات المتنازل عنها من طرفBNA طبقا للمادة 61 من مرسوم 106 – 82 و عقب تأسيسه سعى بنك الفلاحة و التنمية الريفية الى فرض نفسه في الساحة الاقتصادية ضمن العالم الريفي[1]

و بصدور هذا القانون 01 / 88 المتضمن إجراء توجيه للمؤسسات الاقتصادية العمومية أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية شركة ذات أسهم

و في سنة 1990 صدر قانون 10 / 91 المؤرخ في 14 / 04 / 1990 و هذا في إطار التحول الاقتصادي من الاشتراكي إلى الليبرالي ، صدر هذا القانون لينهي تخصص البنوك و يوسع مجالات عملها دون الاستغناء عن القطاع الفلاحي حاليا يضم ما يقارب 300 وكالة بعد ما كانت 140 في بدايته ، فهو عبارة عن شركة حدد مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة و مدتها 99 سنة ، و مساهمة برأس مال قدره 33000000000 دج

بالإضافة إلى شبكته الواسعة و له شبكة واسعة من المراسلين الأجانب و من جهة أخرى فقد ادخل بدر في سبتمبر 2001 مفهومه الجديد في وكالاته و هو مفهوم البنك النموذجي للخدمة المشخصة التي تقتصر على بنك البدر فقط رغم ان مفهوم البنك النموذجي معروف من قبل، و تم تطبيق هذا المفهوم في 40 وكالة و عمم على كامل الشبكة مع نهاية سنة 2005

و منذ جانفي 2004 أصبحت حوسبة وسائل الدفع شيء بديهي في بنك البدر ، اذا ان نظام سيرات الذي أنشا من طرف تقنيين جزائريين ، يسمح بتحصيل الصك في مدة 48 ساعة .

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

2 – تطور البنك :

و نوجز مشواره التاريخي في ثلاثة مراحل :

2 – 1 المرحلة الأولى (1982–1990) : [1]

كبداية لأي نشاط اهتم البدر بتحقيق هدفه الأول و الوحيد و هو إثبات وجوده في التخصص المسدي إليه ضمن العالم الريفي و قد بادر بفتح العديد من الوكالات في أشهر المناطق الفلاحية و كان هذا الاختصاص مخصوص عليه فيما يعرف بالاقتصاد المخطط إذ على كل بنك عمومي الاختصاص في قطاع حيوي عام و بكل جدارة استطاع بنك البدر اكتساب السمعة العالمية في ميدان تميل القطاع الزراعي و الصناعة الغذائية و الصناعة الميكانيكية الفلاحية

2-2 المرحلة الثانية (1991–1999) :

كما ذكر سابقا بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية فترة التخصص و بداية فترة التوسع و الانفتاح و ككل البنوك استطاع ان يدخل هذه المرحلة من بابها الواسع فبدا بادخال تكنولوجية المعلوماتية

ففي 1991 طبق نظام **SWIFF** الخاص بالعمليات التجارية الدولية و في سنة 1992 وضع برمجيات **projicialsybu** بفروعه لتسهيل العمليات البنكية ، تسيير القروض ، تسيير عمليات الصندوق و المودعات و الفحص عن بعد لحساب العملاء

و عرفت سنة 1992 كذلك ادخال المعلوماتية على كل العمليات التجارية و الخارجية و ادخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات و في عام 1993 تمت بنجاح عملية ادخال المعلوماتية على جميع اعمال البنك

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

و في سنة 1994 ظهرت خدمة جديدة تمثلت في بطاقة السحب و التسديد و كذا عملية الفحص السلكي و التي سهلت اجراء العمليات البنكية عن بعد و في الوقت المطلوب و اخيرا في عام 1998 استعملت بطاقة السحب بين البنوك

2-3 المرحلة الثالثة (2000- افريل 2002) [1]

اعتمد هذا البنك في هذه المرحلة على برنامج خماسي من اجل مسايرة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية العميقة ، و من اجل تلبية اكبر قدر من حاجات و رغبات العملاء خاصة انها عرفت هي الاخرى تنوعا و تعدد ا و كذا دخول البنك ميدان العالمية ، حيث اصبح بنكا شاملا يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية على وجه الخصوص محال الاستثمار محط انظار رجال الاعمال .

المطلب 02: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

يتكون من هياكل لا مركزية وظيفية و اخرى اقليمية ، فأما الوظيفة فهي تتمثل اساسا في المديريات المركزية و عددها 12 و هي متواجدة بالعاصمة و خاضعة للمديرية العامة و أما الاقليمية فهي تتمثل في فروع و وكالات مركزية و وكالات على مستوى التراب الوطني.

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

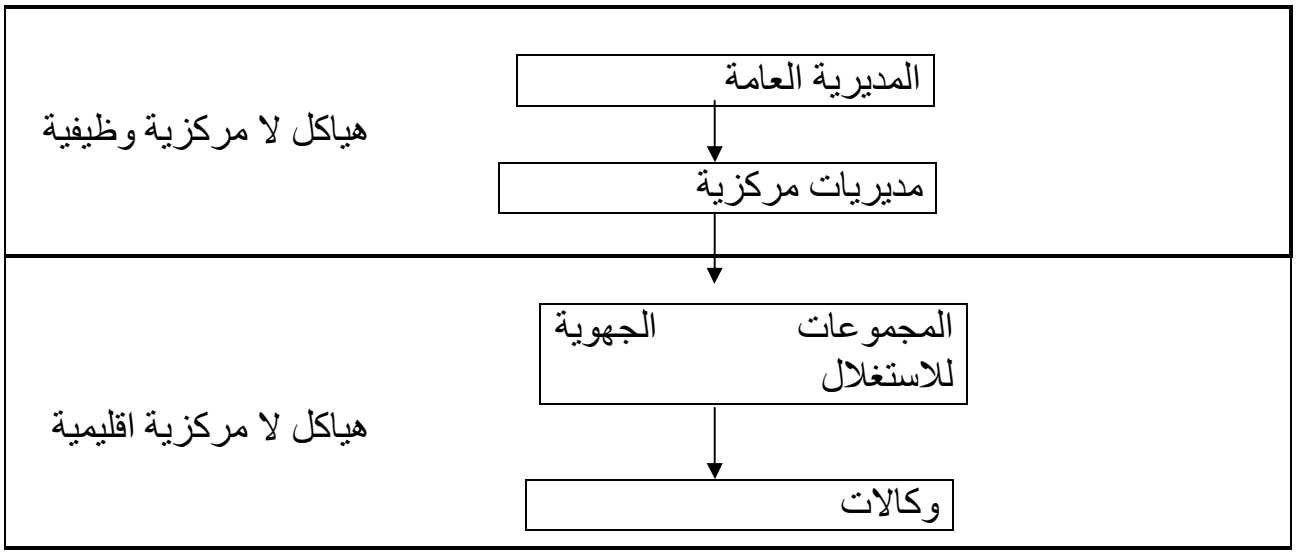

المطلب 03 : اهداف و مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية

1 – اهداف BADR[1]

– توسيع و تنويع مجالات دخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة

– تحسين العلاقات مع العملاء

– الحصول على اكبر حصة من السوق

– تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق اقصى قدر من الربحية

2 – مهام BADR

وفقا للقوانين و القواعد المعمول بها في المجال المصرفي فان بنك الفلاحة و التنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية :

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

– تنفيذ جميع العمليات المصرفية و الاعتمادات المالية على اختلاف أشكالها طبقا للقوانين و التنظيمات الجاري بها العمل

– تنمية موارد استخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الادخار و الاستثمار

– انتاج خدمات مصرفية جديدة مع تطور المنتجات و الخدمات القائمة

– تطوير شبكته و معاملاته النقدية

– تقسيم السوق المصرفية و النقدية اكثر من ذوي المهن الحرة ، تجار المؤسسة

– الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي [1]

سنوات القرض	معدل الفائدة
5 سنوات الأولى	0% (5.5%على عاتق الخزينة العمومية)
من 6 سنوات إلى 7 سنوات	1%
من 8 سنوات إلى 9 سنوات	3%
من 10 سنوات فما اكثر	المعدل المعمول به و الذي هو 5.5

المبحث الثاني : دراسة حالة بنك بدر

المطلب 01 : بطاقة فنية و ملف القرض :

تعريف قرض التحدي :هو قرض استثماري موجه لتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية الجديدة و التي يمتلك أصحابها عقود ملكية او عقود امتياز لأراضيهم.

حيث ان البنك يتبع معدل فائدة تصاعدي و هو كالتالي :

ملاحظة :أقصى مدة للقرض هو 15 سنة

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

هيكلة التمويل :تقوم هيكلة التمويل على أساس مساحة الارض كما يلي :

المساحة	نسبة مساهمة الزبون	نسبة مساهمة البنك
اقل من 10 هكتارات	**%10**	%90
اكثر من 10 هكتارات	%20	%80

الضمانات :[1]

عند منح القرض فإن البنك يتحمل خطر عدم التسديد والمخاطر التي تحتملها عمليات القرض وهي كثيرة ومتعددة ومن التجربة فإن البنك يعتبر قدرة الزبون غير كافية للتقليل من الخطر ولكي يضمن بأن العملية التي يقوم بتمويلها تنتهي بشكل جيد والخطر الذي يمكن أن يجده هو خطر عدم قدرة الزبون على تسديد أمواله في تاريخ الاستحقاق وهذه الضمانات تعتبر كالتأمين،أي في حالة عجز الزبون على التسديد وترتفع هذه الضمانات كلما زاد الشك في عجز المقترض على التسديد، كما أن الضمان لهذا القرض يتمثل في رهن عقاري حيث أن قيمة الضمان تساوي على الأقل او تفوق قيمة القرض .

معالجة الملف :

- طلب القرض
- عقد الملكية أو عقد الامتياز (الشهادة السلبية ، محضر تقييم العقار من طرف خبير عقاري) .
- بطاقة الفلاح أو سجل تجاري
- دراسة تقنية واقتصادية
- الفواتير النموذجية

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- بعد تسليم الملف للبنك من طرف الزبون يقوم المكتب المكلف بالزبائن بمعاينة الملف و بعد التأكد من انه سليم و غير ناقص تقدم سند استلام الملف للزبون و يعيننون له مرافق .
- هذا المرافق يقوم بزيارة ميدانية لمكان المشروع حيث يقوم بتسجيل الملاحظات و تقييم مكان المشروع
- بعد المعاينة و التقييم تقوم مصلحة القروض بدراسة المشروع و اتخاذ القرار مع العلم ان هنالك عدة مستويات لاتخاذ القرار حسب تكلفة المشروع
- في حالة رفض ملف القرض يبلغ الزبون بأسباب الرفض و في حالة القبول يصدر البنك رسالة الى الزبون لعلمه بالقبول [1]

المطلب 02 :التحليل المالي لملف القرض و خلاصة الدراسة .

و لقد اخترنا كعينة للدراسة شخصا قام بطلب قرض من اجل الاستثمار في مجال تربية الدواجن و كان تحليل ملف القرض كالتالي :

1- التقييم المالي للمشروع:

محصلة الدراسة المالية تتألف من الدراسة المستمرة لتغطية أعباء عن طريق فواتير محصلة عن طريق وضع أدوات الإنتاج وكذا العمليات المتعلقة بها. في الواقع، دراستنا المالية تتركز على نقطتين :

1-تحديد حجم الاحتياجات الاستثمارية على أساس الفواتير الشكلية و من ثم عن طريق التمويل الكافي.

2-حساب رقم الأعمال الحاصل من نشاطات على مدى 5 سنوات وكذا أعباء الاستثمار المتحملة خلال نفس الفترة.

1-1: الإستثمار في مواد ومعدات الأنعام: كما هو مذكور أعلاه، المربي (عينة الدراسة) مهتم بالشروع في نشاط تربية الطيور(دجاج بياض، حاضنة دجاج) بالقيام بالأعمال التالية:

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1-1-1: أعمال الاستثمار: تكمن في امتلاك أربعة حاضنات دجاج مناسبة لتربية الطيور(15x72 م^2)، اثنتان منها تم إنجازها، واثنتان في طور الإنجاز، يدرس المربي حاجته لامتلاك العتاد الآتي ذكره:

- بطاريتان دجاج بياض 41600 رأس في 5 طوابق.
- بطارية دجاج ابتدائي 44046 رأس في 4 طوابق.
- ألواح الشطيرة العازلة .
- أعمدة التسقيف بسمك 120ملم.
- أعمدة التسقيف بسمك 240 ملم. [1]
- مولد كهربائي بطاقة 200/180 كيلو فولط أمبير.

للتذكير فإن جميع هاته التجهيزات يستفيد اصحابها من إعفاء ضريبي كامل(الرسم على القيمة المضافة) إضافة إلى المصاريف الجمركية(للمعدات المستوردة) وذلك بموجب قانون الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" رقم 01 و 02 في 13/12/17 و 14/10/14 على التوالي.

ويحدد الجدول الآتي مبالغ كل تجهيز على حدى.

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول رقم (01) تفاصيل التجهيزات.

الكمية	التعيين	المبلغ بالأورو	المبلغ الصافي غير خاضع للضريبة(HT) محول للدينار
2	بطارية دجاج بياض 41600 رأس	€ 443 290.00	53 048 514.30 دج
1	بطارية دجاج ابتدائي 44046 رأس	€ 190 600.00	22 809 102.00 دج
1	صينية البيض بإضافة سعر النقل البحري FOB	€ 41 440.00	4 959 124.80 دج
مجموعة	ألواح الشطيرة العازلة		4 579 848.00 دج
160	أعمدة التسقيف بسمك 120ملم		1 290 615.04 دج
126	أعمدة التسقيف بسمك 240ملم		3 000 214.60 دج
1	مولد كهربائي بطاقة 200/180 كيلو فولط أمبير		2 300 000.00 دج
	المجموع		91 987 418.74 دج

ملاحظة: سعر الصرف المستخدم يخص الأسبوع من الفترة الممتدة من 09/20 إلى 2015/09/24 وهو 1 أورو= 119.67 دج. [1]

1-1-2: أعمال الاستثمار: حالما يتم التحصل على التجهيزات المذكورة سابقا، فإنه يجب إلزاميا الدجاج الابتدائي 41600 رأس والدجاج البياض دفعة واحدة، وكذا امتلاك الأعلاف والمنتجات البيطرية اللازمة للقيام بهذا النشاط.

- وإلا، فإننا نقترح نقل من مجموعتين إلى 03 مجموعات إلى مبنى وضع البيوض، والفائض يباع في السوق.

- الجدول الآتي يلخص أسعار شراء الأنعام، كما يضبط في الفواتير الشكلية المتعلقة بها:

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- **جدول رقم (02)**

الكمية	التعيين	سعر الوحدة	مبلغ HT	مبلغ TTC	مبلغ TTCلـ02 مبنى بياض، 01 مبنى صيصان/سنة
41600	دجاجة بياضة(بكل مبنى)	440	18 304 000.00	21 415 680.00	42 831 360.00
44046	صوص بعمر يوم(مجموعة)	55	2 422 530.00	2 834 360.10	8 503 080.00

من المعطيات السابقة فإنه خلال عام، يقوم المستثمر الزراعي بإنشاء ثلاث مجموعات، ويكون السعر السنوي الحصول على صيصان بعمر يوم حوالي 8 503 080.00دج.

من جهة أخرى فإننا نلاحظ أيضا بأن المصاريف المتعلقة بهذا القسم ستدفع من الملكية الخاصة بالممول.

1-2: مصاريف الاستثمار: [1] طبيعة النشاط المدروس في بحثنا وكذا التمويل المرجو، تتمثل في التمييز بين أربع أقسام من المصاريف التي تمثل المصاريف الأساسية للاستثمار، ألا وهي كالآتي:

* النفقات المتعلقة بشراء الأنعام، وشراء الأعلاف، الأغذية، والمنتجات البيطرية، صينيات البيض...(مواد ومعدات مستهلكة)

- * تكاليف اليد العاملة (مصاريف العمال)
- الخدمات المتعلقة بنشاط تربية الطيور، البيطري والتأمين(الخدمات والمصاريف المتنوعة)
- التكاليف المالية.

1-2-1 المواد واللوازم المستهلكة: المصاريف المتعلقة بهذا القسم تتكون أساسا من مصاريف شراء الأنعام (دجاج بياض/ دجاج ابتدائي)، شراء الأغذية، منتجات أخرى، (صينيات بيض، مواد التطهير، إضافات غذائية...)

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يمثل الجدول أدناه كميات الأنعام وكذا قيمتها طوال مدة القرض بالاعتماد على الأسعار المطبقة في السوق.

1-2-1- a دجاج ابتدائي (حاضنة الدواجن) [1]

الأنعام:

جدول رقم 03[2]

	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
عدد الرؤوس/ الزمرة	44064	44064	44064	44064	44064
الزُمر/السنة	3	3	3	3	3
عدد الرؤوس/السنة	132192	132192	132192	132192	132192
معدل الوفيات	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03
عدد الدجاج الحي	128226.24	128226.24	128226.24	128226.24	128226.24

ملاحظة: بالنظر إلى أن مربي الدواجن له اشتراك تأمين شامل ضد جميع الأخطار، تماما كما يفرض البنك الممول، تغطى نسبة الوفايات بتعويضات التأمين(تغيير رقمي)، وبالتالي، فإننا لا نحتسب معدل وفايات الأنعام لكلا النوعين محل التربية(الصيصان والدجاج البياض).

تكلفة الأعلاف:

الجدول رقم 04

الأعلاف	الكمية/كغ	سعر الوحدة	كلفة	01 زمرة 44064	03 زُمر
من أسبوع 01 إلى أسبوع 03	0.35	30	10.5	462 672.00	1 388 016.00
العمر من 04 إلى 08 أسابيع	1.414	30	42.42	1 869 194.88	5 607 584.64
العمر من 09 إلى 16 أسابيع	3.577	30	107.31	4 728 507.84	14 185 523.52
المجموع					21 181 124.16

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1-2-1-b الدجاج البياض:

- الأنعام: الجدول رقم 05

	السنة01	السنة02	السنة03	السنة 04	السنة05
عدد الرؤوس/الزمرة/المبنى	41600	41600	41600	41600	41600
المبنى	83200	83200	83200	83200	83200
نسبة الوفايات	0.03	0.03	0.03	0.03	0.03
عدد الدجاج الحي	80704	80704	80704	80704	80704

ملاحظة: بالنظر إلى أن مربي الدواجن له اشتراك تأمين شامل ضد جميع الأخطار، تماما كما يفرض البنك الممول، تغطى نسبة الوفايات بتعويضات التأمين(تغيير رقمي)، وبالتالي، فإننا لا نحتسب معدل وفايات الأنعام لكلا النوعين محل التربية(الصيصان والدجاج البياض).

تكلفة الأعلاف

الجدول رقم 06

	1	2	3	4	5
شراء الأنعام	21 415 680.00	0	0	0	0
مصاريف الأعلاف	265 257 186.24	265 257 186.24	265 257 186.24	265 257 186.24	265 257 186.24

- **ملاحظة:** الأنعام (الدجاج البياض) لم يشترى في السنة الأولى، وإنتاج حاضنة الدجاج سيعوض المشتريات المجدولة للسنة الثانية، تحت شعار (إنتاج الاستغلال هو ملك له) [1]
- المنتوجات البيطرية التي تخص نشاطات تربية الدواجن موضحة كالتالي:
- **جدول رقم 07**

	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
المصاريف البيطرية	1 664 000.00	1 664 000.00	1 664 000.00	1 664 000.00	1 664 000.00

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

على ضوء ما سبق، فإنه يمكننا تلخيص مجموع التكاليف الخاصة بالمواد التجهيزات المستهلكة في الجدول الآتي:

. جدول رقم 08.

		السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة		السنة الرابعة		السنة الخامسة	
التعيين	الوحدة	الكمية	سعر TTC	الكمية	سعر TTC	الكمية	سعر TTC	الكمية	سعر TTC	الكمية	سعر TTC
الدجاج البياض	رأس	83200	42 831 360.00	تغذية آلية من مصدر حاضنة الدجاج							
الصيصان بعمر يوم	رأس	192 132	8 506 555.20	192 132	8 506 555.20	192 132	8 506 555.20	192 132	8 506 555.20	132 138	8 506 555.20
غذاء الصيصان	كغ	706 037	21 181 124.16	706 037	21 181 124.16	706 037	21 181 124.16	706 037	21 181 124.16	706 037	21 181 124.16
غذاء الدواجن البياضة	كيس	5 376	215 257 186.24	5 376	215 257 186.24	5 376	215 257 186.24	5 376	215 257 186.24	5 376	215 257 186.24
منتجات بيطرية (الدواء)	بالجملة	/	1 664 000.00	/	1 664 000.00	/	1 664 000.00	/	1 664 000.00	/	1 664 000.00
تجهيزات		807040	8 070 400.00	807040	8 070 400.00	807040	8 070 400.00	807040	8 070 400.00	807040	8 070 400.00
المجموع			297 510 625.60		254 679 265.60		254 679 265.60		254 679 265.60		254 679 265.60

1-2-2: تكلفة العمالة: (تكاليف العمالة): يتميز نشاط تربية الأنعام بمخاطرة كبيرة، والطريقة الأكثر فعالية لتجنب الوقوع فيها هي توظيف عمال أكفاء و المداومة المستمرة للاعتناء بالأنعام، ورغم ذلك تبقى تقنية المباني المجهزة بالآلات ذاتية العمل(آلة توزيع العلف، آلة جمع البيض...) ساهم بشكل كبير في تقليص توظيف العمال. [1]

وبناء على هذا تكون بنية العمالة كالتالي:

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول 09:

النوع	العدد	الراتب الشهري	الراتب السنوي
المسير	1	45 000.00	540 000.00
البيطري	1	45 000.00	540 000.00
تقني الصيانة	1	35 000.00	420 000.00
مربي الدواجن	5	30 000.00	1 500 000.00
أمين مخزن	1	25 000.00	300 000.00
الحارس	4	25 000.00	1 200 000.00
المجموع الإجمالي	13	-	4 500 000.00

– قاعدة الأجور هاته تسبب ارتفاع رسوم صاحب العمل على النحو التالي:

دج 1 170 000.00 =26% X 4 500 000.00د.ج

– مما سبق فكتلة الرواتب لوحدة تربية الأنعام حددت بـ 5 670 000.00د.ج.

1-2-3: الخدمات والمصاريف المتنوعة:

1-2-3-1: الخدمات:

– نقل الأنعام والأعلاف: بالنظر لعدد الرؤوس الموجودة، فإننا نتوقع عدة رحلات نقل، وتكلفتها كالتالي: 340 000.00د.ج. [1]

– النفقات المتعلقة بالخدمات البيطرية: تقدر بقيمة ثابتة هي 665000.00 د.ج في السنة.

– خدمات أخرى: نذكر على سبيل المثال: كهرباء + ماء + المازوت + استئجار جرار مع مقطورة ...الخ مقدرة بـ: 800 000.00د.ج.

1-2-3-2: خدمات متعددة: تتكون أساسا من تأمينات متعددة الأخطار(أنعام، معدات، منشآت...) مقدرة بـ: 845 650.00د.ج. [2]

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1-2-4 : النفقات المالية: سيتم معالجة هذا الموضوع بالتفصيل فيما يأتي أدناه. 4-5-1 قرض "التحدي" استفاد من تحسين كلي لمعدل الفائدة لمدة 05 سنوات.

1-3-1: إيرادات المشروع: نعتمد على بيانات تقنية متحصل عليها من خلال مقاييس معاهد تقنية تحت وصاية وزارة الفلاحة، وتحديدا ما يتعلق المردودية المتوسطة، مدة التربية، معدل الوفايات، المتعلق بتربية الأنعام(دجاج بياض، دجاج ابتدائي"حاضنة") بالمقاييس التالية:

أ-الدجاج البياض جدول رقم (10) [1]

الوصفة	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	القيمة (د.ج)
معدل الوفايات	%	3		
إنتاج البيض	بيضة	29 952 000		
بيع البيض	صينية بيض	998 400	260	259 584 000.00
إنتاج السماد	طن	1543.91		
بيع الدجاج البالغ	دجاجة	83200	245	20 384 000.00
بيع السماد	حمولة	1543.91	10000	1 543 391.00

ملاحظة: بالنظر إلى أن مربي الدواجن له اشتراك تأمين شامل ضد جميع الأخطار، تماما كما يفرض البنك الممول، تغطى نسبة الوفايات بتعويضات التأمين(تغيير رقمي)، وبالتالي، فإننا لا نحتسب معدل وفايات الأنعام لكلا النوعين محل التربية(الصيصان والدجاج البياض).

بالتالي، نستطيع حديد رقم الأعمال خلال مدة القرض المحددة كالتالي:

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

* رقم الأعمال: جدول رقم (11)

التعيين	الوحدة	رقم أعمال السنة1		رقم أعمال السنة2		رقم أعمال السنة3		رقم أعمال السنة4		رقم أعمال السنة5	
		الكمية	السعر بـ TTC	الكمية	السعر بـ TTC	الكمية	السعر بـ TTC	الكمية	السعر بـ TTC	الكمية	السعر بـ TTC
بيع البيض	صينية بيض	998 400	259 584 000	998 400	259 584 000	998 400	259 584 000	998 400	259 584 000	998 400	259 584 000
بيع السماد	طن	1543.91	1 543 391	1543.91	1 543 391	1543.91	1 543 391	1543.91	1 543 391	1543.91	1 543 391
بيع الدجاج البالغ	رأس	83200	20 384 000	83200	20 384 000	83200	20 384 000	83200	20 384 000	83200	20 384 000
المجموع			281 511 391		281 511 391		281 511 391		281 511 391		281 511 391

أ- **دجاج ابتدائي (حاضنة دجاج):** تجدر الإشارة إلى أنه تقريبا من 02 إلى 03 زمر يتم نقلها إلى مباني استلام البيض، ويتم بيع الفائض بالسوق، بالتالي فإن الفواتير الناتجة توضح بالشكل الآتي: [1]

الجدول رقم (12)

الوصفة	الوحدة	سعر الوحدة	1	2	3	4	5
الانتاج الإجمالي	رأس		132192	132192	132192	132192	132192
الاستعمال الذاتي	رأس		س1 الدجاج البياض يشترى	83 200	83 200	83 200	83 200
المتبقى للبيع	رأس		132192	48992	48992	48992	48992
بيع الدواجن (ابتدائي)	رأس	555	73 366 560.00	27 190 560.00	27 190 560.00	27 190 560.00	27 190 560.00
إنتاج السماد	طن		6 679.18	3 339.59	3 339.59	3 339.59	3 339.59
بيع السماد	حمولة	10000	6 679 174.73	3 339 590.00	3 339 590.00	3 339 590.00	3 339 590.00
رقم الأعمال			74 731 616.332	28 560 671.60	28 560 671.60	28 560 671.60	28 560 671.60

-وبالتالي يمكننا تحديد رقم الأعمال المتعلق بالمدة الكاملة للقرض.

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

*** رقم الأعمال الكامل (دجاج بياض/ دجاج ابتدائي):**

جدول رقم (13)

	رقم المعاملات للعام الأول	رقم المعاملات للعام الثاني	رقم المعاملات للعام الثالث	رقم المعاملات للعام الرابع	رقم المعاملات للعام الخامس
الدجاج البياض	281 511 391	281 511 391	281 511 391	281 511 391	281 511 391
حاضن	74 731 616.33	28 560 671.60	28 560 671.60	28 560 671.60	28 560 671.60
المجموع	356 243 007.33	310 072 062.60	310 072 062.60	310 072 062.60	310 072 062.60

رقم الأعمال التصوري لا يكفي وحده لتقدير ربحية مشروع تربية الدواجن، ورغم ذلك فإنه يعطي صورة عامة حول حدود المشروع.

4-1 القيمة الصافية الحالية (VAN) و معدل الربحية الداخلي(TRI) :

1-4-1: القيمة الصافية الحالية: من الضروري اختيار معدل الخصم في المقام الأول ومن ثم استخدامه لتحديث التدفقات الاستثمارية والتدفقات المتعلقة بالعمليات.

- معدل الخصم المتبقي هو 7.36% محسوب على أساس تمويل مصرفي أعلى من 90% ومعدل الفائدة 5.25% محسنة وفق لصيغ القانون 108، وبمعدل 15% معبرا عن الأجر السنوي (الأرباح) من المساهمين في سوق رؤوس الأموال الجزائرية وأخيرا معدل IBS إلى 20%، يكون :

معدل الخصم: 90%*5.25%*(1-20%)+10%*16%=7.36%[1]

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

مما سبق نستنتج معامل الخصم كالتالي:

السنة 1: $1/(1+7.36\%)$ السنة 2: $1/(1+7.36\%)^2$ السنة 3: $1/(1+7.36\%)^3$
السنة 4: $1/(1+7.36\%)^4$ السنة 5: $1/(1+7.36\%)^5$ [1]

جدول رقم (14) يلخص حساب القيمة الصافية الحالية VAN طوال مدة القرض:

التعيين	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع	العام الخامس
الناتج الصافي	77 304 142.74	52 548 878.01	52 548 878.01	52 548 878.01	52 548 878.01
منحة تعويض الوفايات	16 474 393.15	16 474 393.15	16 474 393.15	16 474 393.15	16 474 393.15
االوسائل (المعدات، التجهيزات)	-19 987 418.74				
تدفق نقدي غير محدث بدون استثمار	93 778 535.89	69 023 271.16	69 023 271.16	69 023 271.16	69 023 271.16
تدفق نقدي غير محدث مع استثمار	1 791 117.15	69 023 271.16	69 023 271.16	69 023 271.16	69 023 271.16
معمل التحديث	0.93	0.87	0.81	0.75	0.70
تدفق الخزينة محدث(بدون استثمار)	87 349 604.96	59 883 962.80	55 778 653.88	51 954 781.93	48 393 053.21
تدفق خزينة محدث مع استثمار	-4 637 813.78	59 883 962.80	55 778 653.88	51 954 781.93	48 393 053.21
تدفق الخزينة محدث متعدد	-4 637 813.78	55 246 149.03	111 024 802.91	162 979 584.84	211 372 638.05

حساب القيمة الصافية الحالية VAN= 211 371 638.05 دج، مما يعطي مردودية دقيقة.

القيمة الصافية الحالية موجبة، وهذا يعني أنه تم استرجاع جزء من الاستثمار الرئيسي، مما يرجع رأس المال ويغني الفلاح في مدة 05 سنوات.

1-4-2 معدل الربحية الداخلي(TRI):

تعريفها، معدل الربحية الداخلي (TRI) يمثل معدل التحديث الذي يساوي سعر التجهيز وفواتير الاستثمار، في دراستنا هذه، باستخدام تقنيات وعلاقات خطية مطبقة على البيانات المحسوبة، فنحصل على مايلي:

جدول رقم (15)

التعيين	السنة1	السنة2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
CAF	-4 637 813.78	59 883 962.80	55 778 653.88	51 954 781.93	48 393 053.21
TRF	79.14%				

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وبحساب هاته المعالم، ينتج لنا:

– معدل التحديث: معدل الربحية الداخلي(79.14%)، يكون أكبر بكثير من معدل التحديث (7.36%) الفرق المهم بين المعدلين يشير إلى أن المشروع يتحمل تكاليف التمويل، وهذا له أهمية خاصة في حالة تغير ارتفاع المعدل العادي للقرض حيث لا يكون هنالك تأثير على ربحية المشروع.

1-5 الإعداد المالي:

يتعلق باحتياجات الاستثمار، يلتزم المستثمر الفلاحي بتحمل المصاريف المتعلقة بالمشروع، أثناء التمويل يجب عليه تغطية تكاليف الاستثمار، نقترح الإعداد المالي التالي:

1-5-1:احتياجات الاستثمار: [1]

بالنظر إلى طبيعة النشاط، تربية الطيور، والذي لا يحتاج مساحة كبيرة، ناهيك عن قيود قرض "**التحدي**" وهو: 000.00 1000دج، فالمقاييس المالية غير مقيدة بقانون أن سعر المساحة قيد الرهن في السوق يجب أن تغطي قيمة الرهن المطلوب، :

الجدول رقم (16)

التعيين	المبلغ	الحصة
المساهمة الشخصية	9 198 741.87	% 10.00
قرض التحدي(مدة 05سنوات)	82 788 676.87	% 90.00
المجموع	91 987 418.74	% 100.00

*المساهمة الشخصية يتم دفعها بحوالة بنكية في حساب جاري، أما قرض "التحدي" فيتم على خلاف ذلك فيعرف رصيد المستخدم بعد حيازة حقوق التنازل على المساحة قيد الرهن ورفع أي حجز محتمل فرض من طرف البنك.

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

* ومما تم تأكيده أن قرض "التحدي" كاف لتغطية احتياجات الاستثمار، المطلوب من طرف الفلاح، وأنه سوف يتم تسديده بعد 05 سنوات مقسم بفترات فصلية تتناسب و طبيعة نشاط تربية الطيور. هذا النوع من القروض يستفيد من تحسين لمعدلات الفائدة طبقا للبند في المنشور الوزاري رقم 108 يوم 2011/02/23 (المعدل والمتمم بالشراكة بين BADRو MADR :

تحسن إجمالي لسعر الفائدة خلال الخمس سنوات الأولى من القرض. [1]

- معدل فائدة بنسبة 1% من السنة السادسة إلى السنة السابعة (أدرجت).
- معدل الفائدة بنسبة 3% من السنة الثامنة إلى السنة التاسعة(أدرجت).
- يسري العمل بالمعدل في البنك ابتداء من السنة الثانية.

1-5-2: احتياجات الاستغلال: فيما يتعلق بعمليات (شراء الأنعام/ الأغذية)، فإن الفلاح يعلم سلفا أن تغطية الأعباء تكون من ملكيته الخاصة، ومع ذلك ، في حالة احتياجه، فإنه يقصد البنك عن طريق صيغة R'fig :

1-6: الجدول الزمني للسداد و استهلاك الاستثمارات :

1-6-1: جدول سداد القرض البنكي: مما سبق يمكننا أن نلخص أهم خصائص القروض المطلوبة كالتالي:

- نوع القرض: CMT ETTAHADI .
- المبلغ: 82 788 676.87د.ج.
- المدة: 5 سنوات.
- معدل الفائدة: 0% تقسيم المدة: فصلية

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

* تسمح هذه البيانات لنا برسم جدول سداد القرض (على افتراض الأنظمة العادية) على النحو التالي:

جدول رقم (17) جدول الاستهلاك:

		الأساسي	الفوائد	TVA	الأساسي المتبقي	السداد الكامل
التواريخ		82 788 676.87			قرض "التحدي"	
العام الأول	الفصل 1	8 278 867.68	0	0	82 788 676.87	8 278 867.68
	الفصل 2	8 278 867.68	0	0	74 509 809.19	8 278 867.68
العام الثاني	الفصل 3	8 278 867.68	0	0	66 230 941.51	8 278 867.68
	الفصل 4	8 278 867.68	0	0	57 952 073.83	8 278 867.68
العام الثالث	الفصل 5	8 278 867.68	0	0	49 673 206.15	8 278 867.68
	الفصل 6	8 278 867.68	0	0	41 394 338.47	8 278 867.68
العام الرابع	الفصل 7	8 278 867.68	0	0	33 115 470.79	8 278 867.68
	الفصل 8	8 278 867.68	0	0	24 836 603.11	8 278 867.68
العام الخامس	الفصل 9	8 278 867.68	0	0	16 557 735.43	8 278 867.68
	الفصل 10	8 278 867.68	0	0	0.00	8 278 867.68

* تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الاستهلاك هو استهلاك مستر بالأساس، وهو يتوافق بشكل جيد مع الاستهلاك المطبق من طرف بنية التمويل، في هذه الحالة بنك BADR.

1-6-2: الجدول الزمني لاستهلاك الاستثمارات: [1]

في حالة هذا النوع محل دراستنا، فإن الاستثمارات تعرض بالأقسام التالية:

- **التجهيزات الحالية:**

- حاضنتين من الهيكل الصلب 72 x 15م^2.
- حاضنتين في طور الإنجاز 72 x 15م^2.
- حاضنة 40 x 15م^2 في طور الإنجاز.
- وحدة لإنتاج الأعلاف في طور الإنجاز(مخزن أعلاف بعمق 7م).

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- 2 بئر ماء بعمق 200 م مع خزان .
- عمارة(للسكن) مع خزان ماء تحتها.

المعدات حصلت بالفعل: 2 خزان غاز (نفطال) بمدة استهلاكية مفترضة بحوالي 30 عام بالنسبة للمباني و 05 سنوات بالنسبة لمعدات الإنتاج والجهاز الدوار،

1-7: النتائج المتوقعة للاستغلال: [1]

1-7-1: جدول حساب النتائج المتوقعة:

التعيين	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع	العام الخامس
71-رقم الأعمال	356 243 007.33	310 072 062.60	310 072 062.60	310 072 062.60	310 072 062.60
رقم الاستغلال					
61المواد واللوازم المستهلكة					
شراء الغذاء	215 257 186.24	215 257 186.24	215 257 186.24	215 257 186.24	215 257 186.24
شراء الأنعام	29 922 235.20	8 506 555.20	8 506 555.20	8 506 555.20	8 506 555.20
مستهلكات أخرى(صينيات...)	9 734 400.00	9 734 400.00	9 734 400.00	9 734 400.00	9 734 400.00
62-الخدمات					
نقل الأنعام	340 000.00	340 000.00	340 000.00	340 000.00	340 000.00
نقل الغذاء	665 000.00	665 000.00	665 000.00	665 000.00	665 000.00
الطبيب البيطري	400 000.00	400 000.00	400 000.00	400 000.00	400 000.00
62خدمات أخرى (ماء، كهرباء)	800 000.00	800 000.00	800 000.00	800 000.00	800 000.00
المجموع(61 و62)	257 118 821.44	235 703 141.44	235 703 141.44	235 703 141.44	235 703 141.44
قيم إضافية81	99 124 185.89	74 368 921.16	74 368 921.16	74 368 921.16	74 368 921.16
تكاليف الموظفين63	4 500 000.00	4 500 000.00	4 500 000.00	4 500 000.00	4 500 000.00
ضرائب ورسوم (معفى)64	-	-	-	-	-
رسوم مالية65	-	-	-	-	-
مصاريف مختلفة66					
تأمين لكل المخاطر	845 650.00	845 650.00	845 650.00	845 650.00	845 650.00
منح الاستهلاك68	16 474 393.15	16 474 393.15	16 474 393.15	16 474 393.15	16 474 393.15
المجموع(63-68)	21 820 043.15	21 820 043.15	21 820 043.15	21 820 043.15	21 820 043.15
الناتج الصافي للاستغلال	77 304 142.74	52 548 878.01	52 548 878.01	52 548 878.01	52 548 878.01
ضرائب على الناتج (معفى)	-	-	-	-	-
الناتج الصافي88	77 304 142.74	52 548 878.01	52 548 878.01	52 548 878.01	52 548 878.01

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يتمثل في البيانات المتعلقة بمصاريف الاستغلال المتوقعة، وكذا الفواتير(رقم الأعمال) المخصوم، فيتعين علينا ضبط حسابات النتائج السنوية المبرمجة خلال مدة القرض.

جدول حسابات النتائج المتوقعة: جدول رقم (18)

1-7-1-1 فترة استرداد رؤوس الأموال(DRA):

استرداد تدفق الخزينة عن طريق المشروع، تلخص كالتالي:

	العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع	العام الخامس
التدفق النقدي، محدث تام	-4 637 813.78	55 246 149.03	111 024 802.91	162 979 584.84	211 372 638.05

من خلال تطبيق صيغة لحساب فترة الاسترداد المخصومة ينتج:

1سنة و12 يوم= DRA والذي يعبر عن الفترة التي ستجعل تدفقات الاستغلال محدثة للحصول على مبلغ الاستثمار الحقيقي، (مبنى، تجهيزات)

1-7-1-2: مؤشر الربح:

IP=1+ VAN/الاستثمارات المحدثة = 1+(211 372 638.05/ 91 987 418.74)

=1+ 2.297

=3.297

ومنه فإن كل دينار مستثمر من طرف السيدx يحقق ربح 2.297د.ج ويخرج من ذلك الدينار المستثمر والذي يتم استرجاعه. [1]

خلاصة المشروع:

مما سبق، فإننا نستنتج أن مشروع إنشاء وحدة تربية الطيور (دجاج بياض، دجاج ابتدائي) الذي يخطط له الفلاح يتميز بإشارات ربحية جد معتبرة حقيقة:

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- القيمة الصافية الحالية للمشروع إيجابية جدا.
- معدل الربحية الداخلي أكبر بكثير من معدل التحديث(7.36) ما يظهر قدرة عالية جدا في تحمل الأعباء الخاصة بالتمويل.
- استرداد مبلغ الاستثمار خلال مدة لا تزيد عن سنة وبضعة أيام.
- كل دينار مستثمر في المشروع يحقق ربح يقارب ثلاثة أضعاف (بالإضافة إلى الدينار المستثمر في حد ذاته)

نخلص إذا أن كل الإشارات تقودنا إلى نتيجة واحدة:

مشروع السيد X موثوق اقتصاديا ومربح ماليا. [1]

[1] - وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

خلاصة الفصل :من خلال هذا الفصل تعرفنا على بنك الفلاحة و التنمية الريفية و سياسة و إجراءات تقديم القروض التي تظهر لنا حرص البنك في تعامله مع عملائه و دقته في الإجراءات التي يتخذها عند دراسة طلب القرض ، كما اننا تطرقنا الى اهم الخطوات التي يمر بها ملف طلب القرض و الشروط الواجب توفرها فيه و الوثائق العامة اللازمة التي يعتمد عليها البنك في دراسته و معالجة ملفات و طلبات القرض .

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يتوقف بناء اقتصاد وطني على درجة تطور النظام المصرفي الذي يهيئ المناخ و يتفاعل مع متطلبات الاقتصاد و قيام هذا الأخير بدور الوساطة المالية على احسن وجه من خلال وضع سياسة عمل رشيدة يستعين بها متخذو القرارات في البنوك بما يتناسب و المرحلة الجديدة .

ان أصعب القرارات التي يواجهها المصرف في عملياته هي تلك المتعلقة بعمليات الاقراض ، كونها غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تمتاز بعدم الاستقرار .

فالبنك ليس حرا في تعاملاته مع الغير لأن هناك عدة عوامل تتحكم في قدرته على منح القروض منها ما هو خارجي عنها يفرضها عليه المحيط الخارجي كما يبقى التصنيف الاساسي للقروض هو معيار زمن باعتباره السبب الاساسي في وجود الاخطار بمختلف أنواعها لكن لا ننسى ان هناك ضمانات تبقى وسيلة تزيد من ثقة البنك و أخذ الاحتياطات اللازمة في المستقبل .

يتوضح لنا أن القروض البنكية تقسم على أساس القرض فنجد تلك المرتبطة بمجال الاستثمار او تلك المرتبطة بمجال الاستغلال كما يمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفق معايير عديدة و مقاييس متنوعة و هذا وفق هدفها هدفها قصيرة ، متوسطة ،طويلة او حسب وظيفتها الاقتصادية و طبيعة موضوع التمويل " تمويل أصول ثابتة ، تمويل اصول متداولة " أو حسب الزبائن و يعود مثل هذا التصنيف بصفة خاصة الى طبيعة العمليه ذاتها أو حجم المبلغ المقدم و طبيعة الأخطار و الضمانات المقدمة .

يتم تركيب و دراسة أي ملف قرض على أساس مجموعة من القواعد تكون كمرجع معتمد لجل حالات طلبات القروض ، فدراسة أي ملف يتطلب مجموعة من تقنيات التحليل التي تسمح بتقدير الوضعية المالية و الاقتصادية للمؤسسة طالبة القرض حتى تسمح بتحديد مكان الخطر و بناءا على الخلاصات التي يتم التوصل اليها يقرر فيه اذا كان بامكانه منح هذا القرض او يمتنع عن ذلك لذا ينبغي على المؤسسة تقديم ملف كامل يحمل كل المعلومات الخاصة بها حتى يتمكن البنك من أخذ الصورة اللازمة عنها .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1- الطاهر لطرش ، **تقنيات البنوك** ، (ط3 ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية . الساحة المركزية . بن عكنون، 2004.

2- باز طارق ، بوعسلي محمد شفيق ، **بغداوي** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، كلية علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2001.

3- بلال الابراهيم و اخرون ، **البنوك التجارية و تمويل المشاريع الاستثمارية**،مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير ، كلية الخروبة ، 2001.

4- بن سعيدي الياس،بغداوي توفيق، **تسيير القروض ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية** ، جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف، دفعة 1999-2000.

5- بغداوي عبد الكريم ،**أهمية القروض البنكية في تمويل الاستثمارات** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية ، دفعة 2004-2005، جامعة الجزائر .

6- بن قيزما عبد العزيز، **تمويل المشاريع الاستثمارية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009.

7- شاكر قزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك (الجزائر)**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.

8- طارق الحاج ،**مبادئ التمويل** ، الطبعة الأولى ، دارالصفاء للنشر و التوزيع ، عمان 2009.

9- طارق الحاج،**المالية العامة** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع – عمان ، 1999 م.

10- محمد مطر ، **ادارة الاستثمارات** ،دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ،2004.

11- محمد صالح الحناوي ، إبراهيم إسماعيل سلطان ، **الإدارة المالية و التمويل** ،الدار الجامعية للنشر و التوزيع الاسكندرية ، 1999.

12- مصطفى رشدي شيخة،**النقود و المصاريف و الائتمان**،دار الجامعة الإسكتدرية،1999 .

13- عبد الغفار حنفي ، رسمية زكي قرياقص ، **مدخل معاصر في الادارة المالية**، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،2002 .

14- صادي خديجة :**محاولة تقنية الشبكات العصبية الاصطناعية لتسيير خطر عدم_تسديد القرض**، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، فرع تسيير ، كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، سنة 1998-1999 .

تم بحمد الله